واقع تعليم رياض الأطفال والابتدائي في محافظة القادسية ١٩٧٩ – ١٩٨٢م.

أ. د محمد صالح حنيور الزيادي
mohmmed.salih@qu.edu.iq

م. م حميد نعيم هادي النبهاني
edu-hist.post76@qu.edu.iq

ملخص البحث

يعد التعليم ضرورة مهمة في بناء المجتمع سياسياً واقتصاديا واجتماعيا ومواكبة التطور في العالم، فهو يمثل الحلقة الرئيسية لتقدم الدول ومن هنا يأتي سبب اختياره كموضوع للأطروحة ونظرا لتوسع حلقاته في العراق ركزنا على محافظة القادسية كأنموذج خاصا فإنها تمتعت بصدى واسع في العملية التعليمة وتطور النظام التعليمي وخصوصا هي المحافظة الأولى التي طبق فيها قنون محو الأمية والذي شهد نجاحات كبيرة على مستوى العراق ومن هنا جاءت أهمية اختيار الموضوع الذي جاء بعنوان " **واقع تعليم رياض الأطفال والابتدائي في محافظة القادسية ١٩٧٩ – ١٩٨٢م**".

كان الهدف الرئيسي من رياض الأطفال هو تمكين الأطفال من النمو السليم وتطوير شخصياتهم في جوانبها الجسمية والعقلية والوجدانية والخلقية، مراعيةً حاجاتهم وخصائص مجتمعهم.

تعد مرحلة التعليم الابتدائي الحجر الأساس وأول خطوة في سلم التعليم، إلا إنها الأكثر أهمية في التعليم لكونها الأساس الذي تعتمد عليه بقية المراحل الدراسية، فهي المرحلة التي تنمو فيه لدى الطفال الاتجاهاتى النفسية والأخلاقية والقابليات العلمية والفنية الأساسية، إذ يعد الهدف الأساس للتعليم الابتدائي إلى رفع الأمية والجهل عن الأطفال بتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، لمواصلة التعليم في المدارس الثانوية والمهنية والدينية على اعتبار ان المرحلة الابتدائية تعد التربية التي تروض أفكار الأطفال وتهذبها، فضلاً عن إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يتعرض لها الطفل.

المقدمة

تركزت معظم الدراسات التاريخية الأكاديمية للمؤرخين والكتاب والباحثين في العراق على دراسة الجوانب السياسية والاقتصادية ، ولم يعطوا للجانب الاجتماعي حقه في البحث والدراسة فيما إذا قورنت بالدراسات التي تناولت هذا الجانب و ركزت الحكومة العراقية اهتمامها الكبير بالتعليم بوصفه اداة رئيسية في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلد بصورة عامة ومحافظة القادسية بصورة خاصة، ويعد التعليم في محافظة القادسية من الحلقات التاريخية المهمة التي كان لها صدى كبير في تغير الواقع الاجتماعي علماً أن محافظة القادسية كان لها نمطان في التعليم وهما الريفي والحظري اذ شهدت الفترة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٩٠ تحولاً كبيراً في ارتفاع مستوى التعليم في محافظة القادسية بالرغم من الظروف السياسية والعسكرية المتمثلة بالحرب العراقية الإيرانية آنذاك والتي تعد احدى المشاكل الكبيرة التي واجهت التعليم في تلك الفترة.

الواقع السياسي في العراق وأثره على التعليم في محافظة القادسية

١- مدخل معرفي

قادت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، في العراق إلى تحولات جذرية في السياسة التعليمية والإدارية، تم وضع سياسة تعليمية، تهدف إلى الارتقاء بالتعليم لكي يحقق تقدم البلد، مع التركيز على المنظور القومي، تلك التغييرات التي أحدثت تأثيرات جوهرية على هيكل الإدارة التربوية والمناهج التعليمية، وذلك وفقاً للسياسة الجديدة التي تمثلت في سلسلة من القوانين والتشريعات، تلك التدابير القانونية عكست بشكل طبيعي توجهات النظام الجديد والتحولات الحاصلة في هيكل الحكم، والتي تمثلت بدورها في إصدار الدستور الجديد[١].

تركزت سياسة الدولة على الواقع التعليمي خلال تلك الفترة، حيث قامت بتغييرات وزارية شاملة وتبديل المناهج التعليمية لتلائم فلسفة الدولة في التعليم[١].

وبسبب غياب النزعة في مناهج السياسة التعليمية لم يطرأ أي تغيير، إذ استمرت عمليات التهميش والإقصاء لأهم وأغلب شرائح المجتمع منذ عام ١٩٧٩ وحتى سقوط نظام البعث ، فقد أستمرت السياسات التربوية التي تأسست في العراق على أسس قومية ومنها تجييش الطلبة في معسكرات تدريب

تهدف إلى تشكيل وجدانهم وفقاً للفكر الحاكم ، وهذا ليس في داخل العراق بل امتدت إلى خارجه في الدول العربية التي فيها فرع لحزب البعث المنحل (٢) ، كما كان لتأثير المقررات التعليمية التي فُرضت على التدريس والتي عكست وجهة نظر النظام ، إذ أدت إلى تداخل الأجهزة الأمنية الحزبية في المرافق التعليمية والتربوية، مُظهراً واضحاً وكيف تسببت هذه التدخلات في انحراف التقاليد التعليمية العراقية ، في السياق نفسه، تم تصفيات وتغييرات واسعة في قطاع التعليم ، إذ تم استبدال العلماء والمثقفين بأفراد غير كفؤين يفتقدون إلى أية تأصيل أكاديمي، ويُفضلون ولائهم للنظام والحزب.، وكيف كان تأثير هذه الممارسات على تشويه التقاليد التعليمية وتشكيل بدائل مشوهة بفعل التوجه الحزبي(٣)، ومن خلال ما تقدم نجد كيف كانت خطورة إدراج مثل هذه الأفكار في المناهج الدراسية، والتي عدتُ مظهراً مهماً في سياسة النظام ، وكيف أدت هذه الممارسات إلى تشكيل جيل متأثر سلباً.

ومن المشاكل التي عانى منها قطاع التعليم في العراق هي المعاملة التفضيلية لأبناء المسؤولين الحكوميين وكبار ضباط الجيش والأمن والمحيطين بالنظام يحصلون على درجات تضاف إلى مجموع درجاتهم في نهاية العام الدراسي ، من جهة أخرى كان أعضاء حزب البعث من الطلبة بمثابة أفراد امن حكومي داخل الجامعات وكانوا يحصلون على مميزات عديده حتى قبولهم في الدراسات العليا قد تتجاوز معدلاتهم في البكالوريوس ١٢٠ درجة بسبب الامتيازات وكان لهؤلاء الطلبة نفوذ واسع من خلال انتمائهم إلى ما يسمى بالاتحاد الوطني لطلبة العراق الواجهة الثقافية لحزب البعث(٤).

ألحقت هذه التصرفات أضراراً جسيمة في القطاع التعليمي ، إذ هرب الكثيرون من الأساتذة، وشهد المستقلون معارك، في حين كانت الأجور زهيدة للمعلمين، كما كان من الصعب على أي شخص انتقاد الأوضاع، حتى إن كان مؤيداً للحزب البعثي ، وتظهر هذه الواقع في التعليم السيطرة السياسية التي كانت تؤثر سلباً على الجودة وتقدم التعليم، فقد كانت مسألة السيطرة المطلقة على تفكير وتعليم وإعداد الشباب والأطفال هي من أولويات سياسة البعث(٥)، إذ أراد حزب البعث أن يكسب هذه الشرائح العلمية والفئات العمرية ليكوّن فيها أداة تستخدم في مشروعه البعثي حيث كان دائماً يردد مقولته " نكسب الشباب لنضمن المستقبل "كما أن التصرفات السيئة التي ارتكبها البعث في الميدان التربوي تعد واحدة من أبشع التصرفات، إذ كان يهدف إلى السيطرة على ذهن وتعليم الشباب لضمان تأييد مشروعه البعثي ، ويبدو إن هذه السياسات قد تركت أثراً كبيراً على المستوى التعليمي في العراق، مما أدى إلى هدر الكثير من المواهب وتقدم المجتمع (٦).

ويتضح لنا مما سبق إن النظام السابق حاول تحويل المجتمع العراقي إلى ثكنة عسكرية وبالذات التربية والتعليم حيث أخذ تلقين المفاهيم العسكرية للتلاميذ وانتشرت الإشعارات التي تمجيد الحياة العسكرية من خلال التقليد الأسبوعي الذي كان يطبق في المدارس الابتدائية والثانوية يتمثل باطلاق الرصاص بالاصطفاف الأسبوعي للتلاميذ والطلاب ويتم تدريب الطلبة من بنين وبنات على تنفيذ الرمي ، بالإضافة إلى إنشاء المنظمات والتنظيمات العسكرية ولكافة المراحل، كما أخذ النظام المذكور بزج تلاميذ المدارس في منظمات الطلائع الفتوة واشبال صدام ليتم تسويقهم إلى ساحات التدريب خلال العطل الصيفية.

كما ساد مفهوم جديد لدى البعث يوحي للطالب بأن مستقبله الدراسي سيكون أكثر ضماناً من خلال انخراطه بالمؤسسات والمعاهد والكليات العسكرية وذلك من خلال الامتيازات التي يحصل عليها في هذا المجال حيث لم نرى هذه الامتيازات وهذا الاهتمام بالمؤسسات العلمية والإنسانية ذات الطابع المدني، كما يجب أن لا نغفل عن دور منظمة البعث " الاتحاد الوطني لطلبة العراق " الذي كان له دورا بارزا في جميع الطلبة وتشجعهم في تقبل مفهوم العسكرة، إذ كان أعضاء الاتحاد يستمتعون بإضافة درجات قبولهم بأفضلية من خلال إضافة هذه الدرجات إلى معدلاتهم ، مما يولد أحباطاً لدى الطلبة الآخرين[٧].

٢- **واقع رياض الأطفال ١٩٧٩ – ١٩٨٢.** تعد رياض الأطفال(٨) **من المراحل الدراسية التي لا يطبق فيها التعليم الالزامي في العراق** ، وتعتبر مرحلة تمهيدية للتعليم الابتدائي، وتهدف هذه المرحلة إلى استقبال وتعليم الأطفال تدريجياً، بهدف تهيئة أذهانهم للانتقال إلى المرحلة الابتدائية(٩)، إذ يتم قبول الأطفال في رياض الأطفال من سن أربع سنوات، وتستمر مدة الدراسة فيها لمدة سنتين، يبدأ الطفل في السنة الأولى في صف الروضة، ثم ينتقل بشكل تلقائي في السنة الثانية إلى الصف التمهيدي(١٠).

كان الهدف الرئيسي من رياض الأطفال هو تمكين الأطفال من النمو السليم وتطوير شخصياتهم في جوانبها الجسمية والعقلية والوجدانية والخلقية، مراعيةً حاجاتهم وخصائص مجتمعهم، تعتبر هذه المرحلة أساساً لتنشئة سليمة، تُهيئ الأطفال للانتقال إلى مرحلة التعليم الابتدائي، وتركز رياض الأطفال على توفير الرعاية الإنسانية كاملة، وتكملة للرعاية الأبوية السليمة، من خلال بناء ثقة واطمئنان في نفوس الأطفال، وتنظيم الأحوال الاجتماعية والتربوية، وتوفير فرص لممارسة الأطفال للفعاليات المناسبة لهم بشكل نشط وصحي، مع التركيز على اللعب ومراقبة نموهم وتطور شخصياتهم، وجعل ذلك أساسًا لحسن تربيتهم على مكارم الأخلاق والقيم الإنسانية (١١).

أما بالنسبة لدوام رياض الأطفال تبدأ السنة الدراسية للمعلمين في رياض الأطفال في الأول من تشرين الاول وتنتهي في السابع من حزيران حسب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١١٨٧)الصادر في ١٩٧٩ استناداً إلى أحكام الفقرة أ من المادة الثانية والأربعين من الدستور العراقي المؤقت [١٢] .

وفي الأعوام الدراسية ١٩٧٩-١٩٨٢ في محافظة القادسية شهدت مرحلة رياض الأطفال تطوراً نوعياً واضحاً في مجالات المناهج والبرامج التربوية وفي مجال تدريب المعلمات وتأهيلهن قامت الوزارة بفتح العديد من الدورات التدريبية التي تهدف إلى إطلاع وتعريف المعلمات بأحدث الاتجاهات التربوية والعلمية المتبعة في الرياض حيث بلغ عدد الدورات ٢٨ دورة شارك فيها أكثر من(١٠٠٠) معلمة من العراق وكانت حصة محافظة القادسية ٦٥ معلمة[١٣].

أدت القوانين والأنظمة الجديدة، إلى تغيرات جذرية في التعليم، إذ حضي بمكانة متميزة، وعلى وجه الخصوص في مجال رياض الأطفال خلال تلك المرحلة، فقد رأت سياسة الدولة الجديدة، بان الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، يسهم بشكل فعال في صقل وبناء قدرات الطفل[١٤]، ونتيجة ذلك شهدت رياض الأطفال في محافظة القادسية أقبالاً واسعاً يعود إلى جملة من القوانين اتخذتها الدولة منها إلزامية التعليم وإلغاء التعليم الأهلي ومجانية التعليم وأخذت الدولة تفرض العقوبات من أجل تطبيق هذه القرارات بالإضافة إلى زيادة الوعي أصبحت هناك رغبة لدى أبناء محافظة القادسية وكانت معظم رياض الأطفال مختصره في مركز المحافظة وأصبحت موزعة خلال هذه المدة على الأقضية والنواحي[١٥].

جدول (١) يبين أعداد رياض الأطفال وأعداد الأطفال وأعداد الملاكات التعليمية للمدة ١٩٧٩ – ١٩٨٢ [١٦] .

السنة الدراسية	عدد رياض الأطفال	عدد الملاكات	الروضة			التمهيدي			عدد الأطفال
			بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	مجموع	
١٩٧٩-١٩٨٠	١٦	٩٤	٥١٠	٤٨٢	٩٩٢	٦٨٣	٦٢٥	١٤٠٨	٢٠٠٣
١٩٨٠-١٩٨١	١٨	١١٦	٦٠٠	٥٩٠	١١٩٠	٦٤٥	٦٩٩	١٣٤٤	٢٥٣٤
١٩٨١-١٩٨٢	٢٥	١٤٠	٦٩٠	٦٥٠	١٣٤٠	٦٩٩	٧٣٩	١٤٣٨	٢٧٧٨

نستنتج من الجدول أعلاه أن هناك زيادة كبيرة في عدد رياض الأطفال وعدد المعلمات في محافظة الديوانية خلال المدة من ١٩٧٩-١٩٨٢. فقد ارتفع عدد الروضات من (١٦) في العام ١٩٧٩-١٩٨٠ إلى (٢٨) في العام ١٩٨١-١٩٨٢، وكذلك ازداد عدد المعلمات من(٩٤)إلى ١٧٩ ، كما شهدت الدورات التدريبية التي قامت بها الدولة زيادة في العدد والتخصص، حيث شاركت (٢٨٠) معلمة في هذه الدورات ، ويعود هذا الارتفاع في الأعداد إلى التوجيه المتزايد من قبل الدولة تجاه رياض الأطفال. وقد أثمرت الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة لتأهيل معلمات رياض الأطفال عن زيادة في الوعي التربوي والثقافي، مما أدى إلى زيادة في عدد التلاميذ.، كما تشير الإحصائيات التربوية إلى ارتفاع في أعداد الطلاب في تلك الفترة، كما تُظهر هذه الزيادة التدريجية استجابة المجتمع الديواني لتوجهات وزارة التربية نحو تحسين جودة التعليم في رياض الأطفال. وقد قامت إدارة المحافظة باتخاذ إجراءات فعّالة، مثل زيادة الكادر التعليمي وتوفير إدارة تربوية مؤهلة، تعكس هذه المبادرات التفاني في تطوير التعليم الأساسي وتحقيق التقدم التربوي في المنطقة.

٣-واقع التعليم الابتدائي ١٩٧٩ - ١٩٨٢

تعد مرحلة التعليم الابتدائي الحجر الأساس وأول خطوة في سلم التعليم، إلا إنها الأكثر أهمية في التعليم لكونها الأساس الذي تعتمد عليه بقية المراحل الدراسية، فهي المرحلة التي تنمو فيه لدى الطفال الاتجاهاتى النفسية والأخلاقية والقابليات العلمية والفنية الأساسية، إذ يعد الهدف الأساس للتعليم الابتدائي إلى رفع الأمية والجهل عن الأطفال بتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب، لمواصلة التعليم في المدارس الثانوية والمهنية والدينية على اعتبار ان المرحلة الابتدائية تعد التربية التي تروض أفكار الأطفال وتهذبها، فضلاً عن إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يتعرض لها الطفل[١٧].

كما مثل التعليم الابتدائي القاعدة الواسعة لمراحل التعليم المختلفة في الدولة وهي مرحلة التعليم الأساسي والشعبي للأطفال كافة ويمتاز بسعة حجمه وعدد العاملين فيه ، وهذه المرحلة هي مرحلة عامة وموحدة لجميع أطفال العراق ، إذ ليس هناك ما يميز مدرسة عن أخرى سواء من حيث التنظيم أو المناهج [١٨].

إن مرحلة التعليم الابتدائي هي إعداد التلامذة لتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الحياتية والاجتماعية والاهتمام بتربيتهم بصورة صحيحة حيث تبدأ هذه المرحلة من الصف الأول فيدخل إليها

الأطفال في سن السادسة من العمر وتنتهي في الصف السادس الابتدائي حيث يتخرج التلامذة فيها بعد اجتياز الامتحان الوزاري لينقلوا إلى مرحلة الدراسة المتوسطة[١٩], وفي السنوات الاخيره شهدت ادارة التربية في وزارة التربية العراقية تركيزا على تطوير الالية التوسع في التعليم الابتدائي , اذا تم تكليف لجنة خاصة بوضع برنامج منظم يهدف الى تحقيق تغيرات جذرية في الجوانب النوعية لتطوير المدارس الابتدائية وصدور النظام المدرسي الابتدائي رقم(٦٣)لسنة ١٩٦٨ , وفعلا تم احداث تغير في الهيكل التنظيمي للتعلم الابتدائي في العراق , حيث كان التعليم الابتدائي يخضع لاشراف وزارة الداخلية , ولذا تم اتخاذ القرار اعلاه بنقل الاختصاص في التعليم الابتدائي من وزارة الداخلية الى وزارة التربية [٢٠]

وقد نصت المادة الثالثة من نظام المدارس الابتدائية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ على أن:" المدرسة الابتدائية شاملة لجميع الأطفال الموجودين في محيطها وتفسح لعقولهم على اختلاف قدراتهم واستعداداتهم واختلاف أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية[٢١]، إذ أن ليس هناك ما يميز مدرسة من حيث الامتيازات والحقوق أو من حيث مستوى الكادر التعليمي"[٢٢] ، وإلى جانب ذلك نصت المادة السادسة من النظام : "إن التعليم الابتدائي مجاني وتزود وزارة التربية التلاميذ بالكتب الدراسية والمواد التعليمية مجاناً وللإدارة المحلية أن تتخذ التدابير التي تؤمن إكساء المعوزين وتغذية المحتاجين مجاناً" [٢٣].

وقد أصدرت وزارة التربية بهذا الخصوص بياناً اعتبرت فيه التعليم في مرحلة الدراسة الابتدائية الزامياً اعتباراً من ١١ أيلول ١٩٧٩ ، وطلبت الوزارة المذكورة ضرورة الحاق كافة الأولاد الذين أكملوا السادسة أو سيكملونها في ٣١ كانون الأول من العام نفسه في الصف الأول الابتدائي على أن يسري هذا القرار في السنوات المقبلة، كما الزمت الوزارة المذكورة أولياء الأمور بإلحاق أولادهم بالمدارس الابتدائية واستمرارهم في الدراسة لحين تخرجهم من الصف السادس الابتدائي، كما الزم بيان الوزارة إدارات المدارس تسجيل كافة الأولاد ممن أكملوا السابعة والثامنة والتاسعة من العمر ممن لم يسبق تسجيلهم في الصف الأول الابتدائي[٢٤].

وعلى أثر ذلك ترأس مدير عام تربية القادسية اجتماعاً موسعاً لموظفي التربية للعمل بقرارات الوزارة سابقة الذكر ووضع خطة عمل لتطبيقها، كما ترأس اجتماعاً آخراً في قاعة النشاط المدرسي لمديري ومديرات المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مركز المحافظة والأطراف بحضور رئيس نقابة المعلمين في المحافظة وأبدى توجيهاته لمديري ومديرات المدارس المجتمعين ودعاهم إلى تحمل

مسؤولياتهم بما يناسب مع قرارات الوزارة آنفة الذكر ، ثم تحدث مدير التربية ونقيب المعلمين في اللقاء عن قانون التعليم الإلزامي واتخاذ أهم السبل والصيغ التي يجب انشائها وممارستها لتنفيذ نجاح قانون التعليم الالزامي في المحافظة للعام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ والاستعدادات ، ودعا إلى تكثيف الجهود والتحرك لإنجاح عملية التعليم الالزامي في محافظة القادسية[٢٥] .

من أجل استعداد الدولة لتطبيق قانون التعليم الالزامي ، وضعت المديرية العاملة للأشراف التربوي الخطة السنوية لتدريب المعلمين للعام ١٩٧٨-١٩٧٩ وسجلت الخطة زيادة كبيرة تقدر بـ ٣٥٪ عن العام السابق ١٩٧٧، إذ شملت خطة العام الحالي (١٤٠٠٠) معلم ومعلمة في (٤٠٠) دورة تدريبية[٢٦].

وخلال المدة ٢٩ تشرين الأول،٤ تشرين الثاني ١٩٧٨ شاركت مديرية تربية محافظة القادسية في المؤتمر القطري السابع لمديرية التربية المنعقد في العراق ، ومثل القادسية مدير عام التربية جاسم عباس حمود ، وأكد خلال المؤتمر على تشخيص المعوقات والسلبيات التي تعاني منها المؤسسة التربوية في القادسية [٢٧]، إذ شهد واقع التعليم الابتدائي في الأعوام ١٩٧٦-١٩٧٩ زيادة في اعداد التلاميذ واعداد المدارس وأعداد الملاكات وكان ذلك نتيجة تنفيذ قانون التعليم الالزامي المرقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ الذي تم تطبيقه عام ١٩٧٩، إذ يعتبر أكبر وأضخم محاولة في تاريخ التعليم للارتقاء للمسنون الثقافي للقاعدة الشعبية ، وقد جاء هذا القانون بإعتبارات أن التعليم حق أصيل للإنسان ، فضلاً عن دور التربية في أحداث التحولات الأجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إذ كان دعم وتطوير للمرأة وخاصة في الطريق لإنهاء فترة الأمية [٢٨].

ومن الإجراءات التي أتخذتها الحكومة هي إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة بالإضافة إلى تولي الإدارة المحلية في المحافظة توفير الأمكانات البشرية والمادية اللازمة لتطبيق خطة التعليم الالزامي الابتدائي ، وأخذت معاقبة من لم يطبق القانون حسب المادة الثالثة عشر بدفع غرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن دينار أو بالحبس لمدة شهر و ألزموا أولياء الامور بمراجعة إدارات المدارس تسجيل ابنائهم في سن السادسة والسابعة حسب المناطق السكانية التي ينتمون إليها وقد وزعوا على المدارس القريبة [٢٩] .

كما تم التنسيق بشكل مكثف بين وزارات التربية والتخطيط والداخلية لضمان نجاح خطة التعليم الإلزامي، حيث أسفرت هذه الجهود عن تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزيري التربية والتخطيط، وتركزت الأعمال على بناء البنية التحتية للمدارس وتنظيمها بفعالية، وتم تقديم نماذج صالحة لتلبية احتياجات التعليم في المناطق الريفية والنائية[٣٠] ، ونتجت هذه الجهود عن زيادة كبيرة في عدد المدارس الابتدائية في العراق، حيث وصل عددها إلى (١٠٥٦٠) في العام ١٩٧٨-١٩٧٩، بارتفاع بلغ (٢١٧٣) مدرسة عن العام السابق [٣١] كما تم تسجيل عدد كبير من الطلاب الجدد في الصف الأول الابتدائي، حيث بلغ عددهم ٣٩٩,٣٥٠ تلميذاً وتلميذة، مما أدى إلى زيادة في إجمالي عدد التلاميذ في جميع صفوف المدارس الابتدائية[٣٢] ، وتم أيضاً زيادة عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى (٨٧١٤٨) مع زيادة نسبة الإناث بنسبة(٤٣٪) عن العام السابق، ويمكن القول إن هذه الجهود المستمرة والتنسيق بين الوزارات المعنية أسهمت في تطوير القطاع التعليمي على مستوى البلاد في هذه المدة[٣٣].

وقد تحققت نتيجة المتابعة المستمرة والتنسيق بين وزارتي التربية والحكم المحلي والمنظمات المهنية والجماهيرية في محافظة القادسية تطورات كمية في قطاع التعليم الابتدائي خلال السنوات ١٩٧٩-١٩٨٠ ، ويمكن توضيحها ، إذ كانت اعداد التلاميذ للعام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ في المحافظة ٩٠,٤١٦ تلميذاً بواقع (٥٢,١٧٤) ذكوراً و(٣٨,٢٤٢) أناثاً، وعدد أعضاء الهيئة التعليمية(٢٨٧٨) بواقع (١٨١٥) ذكور (١٠٦٣) أناث في حين كان عدد المدارس في العام نفسه ٣٩٠ مدرسة منها(٢٢) ذكوراً (٢٩)أناثاً و(٣٣٩)مدرسة مختلطة وعدد مدارس الفتح الجديد (١١٤) مدرسة[٣٤] ، ومن الجدير بالإشارة إليه إنه تركز اهتمام الحكومة على التعليم الابتدائي واعتبرته من القضايا الأساسية، إذ بذلت الجهود المكثفة في تهيئة جميع مستلزمات قانون التعليم الإلزامي[٣٥]، إذ أرتفع أعداد التلاميذ في العام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ إلى(٤٢٦,٧٩٣)تلميذ وتلميذة محققاً نسبة مقدارها ٥٧٪ بعد أن كان في العام السابق ١٩٧٨ – ١٩٧٩ (٣٩٩,٣٥٠)تلميذ وتلميذة، إذ بلغ أجمالي عدد التلاميذ لهذا العام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ هو(٢,٦٠٩,١٨٢) بعد أن كان في العام الماضي (٢,٤٥٩,٨٧٠)تلميذ وتلميذة وعدد المعلمين في هذا العام ارتفع إلى (٩٢,٦٠٣)بعد أن كان في العام الماضي (٨٧,١٤٨) وعدد المدارس أرتفع إلى (١١,٢٢٤) بعد أن كان (١٠,٥٦٠)مدرسة [٣٦].

وبذلك فقد شهد التعليم الابتدائي في المحافظة للعام الدراسي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ نمواً وتطوراً نوعياً وكمياً ملحوظاً نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة العراقية وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص العلمية

بين الريف والمدينة من جانب والبنين والبنات من جانب آخر، ونشر التعليم الإلزامي في مختلف نواحي وأقضية المحافظة باعتبار إن التعليم من القضايا الأساسية التي لها علاقة وثيقة بالتنمية بكل ابعادها وقطاعاتها المختلفة على إن صدور قانون التعليم الإلزامي رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ والذي تم تطبيقه في العام الدراسي المذكور، ويمكن القول ان فلسفة الدولة واهتمامها بالتعليم هو لأجل تحقيق طموحاتها القومية[٣٧]، ونتيجة لهذا الاهتمام فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى(٤٠١) مدرسة بعد إن كان في العام السابق (٣٩٠)مدرسة، كما أرتفع أعداد التلاميذ إلى (٩٣،٤٦٩)تلميذ وتلميذة بواقع(٥٢١٨٥)ذكوراً و(٤١٢٨٤)إناثاً في حين كان عدد أعضاء الهيئة التعليمية في العام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ (٢٨٧٨) منهم (١٨١٥) ذكور و(١٠٦٣) أناث[٣٨]، أرتفع في العام الدراسي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ إلى ٣٠٢٥ معلماً ومعلمة بواقع (١٧١١) ذكور(١٣١٤)أناث.

جدول(٢) يبين أعداد المدارس الابتدائية وأعداد التلاميذ وأعداد الهيئة التعليمية حسب الوحدات الإدارية في محافظة القادسية للعام الدراسي ١٩٧٩–١٩٨٠[٣٩].

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
الديوانية	مركز قضاء الديوانية	٦	١٠	٤٩	٦٥	٤	٥٨	٧	١٥٠٩٨	١٣٣٤١	٢٨٤٣٩	٥٠٢	٤٠٦	٩٠٨
	السنية	١	/	١٣	١٤	/	١٤	/	١٤٨٣	١١١٢	٢٥٩٥	٥٥	٣٣	٨٨
	ره الدغا	٤	٢	١٧	٢٣	/	٢١	٢	٢٥٦٨	١٩٦٨	٤٥٣٦	٨٧	٩٤	١٨١
	سومر	٢	١	٢٣	٢٦	١	٢٦	/	٢١٤٧	١٧٠٨	٣٨٥٥	٦٠	٧٤	١٣٤
	عية الشافة	١	/	٢٢	٢٣	٢	٢٣	/	٢٧١٠	١٨٣٢	٤٥٤٢	٤٢	١١٠	١٥٢
ة	الديوانية المجموع ع	١٤	١٣	١٢٤	١٥١	٧	١٤٢	٩	٢٤٠٠٦	١٩٩٦١	٤٣٩٦٧	٧٤٦	٧١٧	١٤٦٣
	مركز القضاء	٥	٣	٨	١٦	/	١٤	٢	٢٥٨٣	٢٢٥٣	٤٨١٨	٨٢	٦٧	١٤٩
	الصلاد ية	٢	١	٣٣	٣٦	/	٣٦	/	٣٩٤١	٣٢٤٩	٧١٩٠	١٣٦	١٠٩	٢٤٥
	س غما	/	٢	٣٦	٣٨	٢	٣٧	١	٤٦٥٤	٣٥٩٠	٨٢٤٤	١٥٠	٧٢	٢٢٢
	ية المهنا	١	/	٢١	٢٢	/	٢٢	/	١٩٦٣	١٥١٢	٣٤٧٥	٣٨	١٦	٩٩

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	المختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
مجموع الشامية		٨	٦	٩٨	١١٢	٢	١١٢	١٠٩	١٣١٤١	١٠٥٨٦	٢٣٧٢٧	٤٥١	٢٦٤	٧١٥
الحمزة	مركز القضاء	٣	٥	٢٩	٣٧	٣	٣٥	٢	٤٤٧٩	٣٣٨٨	٧٨٦٧	١٤٨	٩٦	٢٤٤
	المدير	٢	/	١٩	٢١	/	٢١	/	١٩٢٥	١٣٧٤	٣٢٩٩	٦٤	٤٧	١١١
	في ناحية	٣	١	٢٩	٢٣	/	٣٣	/	١٧٢٠	١٨١٦	٤٥٣٦	٨٩	٥٠	١٣٩
مجموع القضاء		٨	٦	٧٧	٩١	٣	٨٩	٢	٩١٢٤	٦٥٧٨	١٥٧٠٢	٣٠١	١٩٣	٤٩٤
عفك	مركز القضاء	/	٢	١٣	١٥	/	١٤	١	١٧٧٩	١٤٩٦	٣٢٧٥	٦٧	٥٠	١١٧
	المدير	٢	٢	١٣	١٧	/	١٧	/	٢٣٤١	١٤٥٥	٣٧٩٦	٩١	٣٥	١٢٦
	في ناحية	/	١	١٤	١٥	/	١٥	/	١٧٩٤	١٢٠٨	٣٠٠٢	٥٥	٥٥	١١٠
مجموع القضاء		٢	٥	٤٠	٤٧	١	٤٦	١	٥٩١٤	٤١٥٩	١٠٠٧٣	٢١٣	١٤٠	٣٥٣
مجموع المحافظة		٣٢	٣٠	٣٣٩	٤٠١	١٣	٣٨٦	١٥	٥٢١٨٥	٤١٢٨٤	٩٣٤٦٥	١٧١١	١٣١٤	٣٠٢٥

ومن خلال الجدول أعلاه ، يظهر أن التحولات الاجتماعية والسياسية، خلال العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ في محافظة القادسية وبخاصة الحرب العراقية الإيرانية، كانت لها تأثير عميق على نظام التعليم في المنطقة ، فقد شهدت المحافظة زيادة طفيفة في عدد المدارس، ويرجع هذا التغيير إلى تنفيذ قانون التعليم الإلزامي، الذي أدى إلى ارتفاع في أعداد الطلاب والمعلمين، كما تجلى تأثير الحرب في تحولات هيكلية لاحتياجات المعلمين، حيث تم استبدال الكوادر الذكور بفعل التجنيد بواسطة كوادر نسائية تم تأهيلها بسرعة، مما أسهم في الحفاظ على استمرارية العملية التعليمية رغم التحديات ، علاوة على ذلك، توضح الإحصائيات أن التحولات في مركز القضاء ونواحيه، بالإضافة إلى قضاء الشامية، كانت ترتبط بعدة عوامل مجتمعية معقدة، منها الزواج المبكر وقلة الوعي الثقافي، كما تبرز هنا تحديات تحقيق التكافؤ في فرص التعليم للجنسين، وكذلك تأثير الواقع المعاشي على مشاركة الإناث في عملية التعليم، في هذا السياق، إذ كانت هناك تحديات ناجمة عن الأوضاع الاستثنائية، تمثلت بنقص المعلمين وقد حاولت الحكومة التكفل والتعامل مع مع هذا الموضوع ، مما أسهم في الاستقرار التعليمي نوعاً ما في المحافظة في الوقت الذي كانت فيه البلاد تمر بفترة حساسة من تاريخها.

أما بالنسبة إلى مركز قضاء الحمزة فقد بلغ فارق كبير عن باقي الأقضية الأخرى وكان ذلك يعود للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المدينة فقد انخفضت نسبة التحاق الطالبات في القضاء حسب الجدول أعلاه لهذا العام، أما بالنسبة لقضاء عفك فقد انخفض عدد مدارس الإناث في مركز القضاء وناحية نفر بسبب العرف العشائري وهنالك عادة اجتماعية غير مرغوب بها في احدى مناطق عفك الفوار أدى إلى عزوف المعلمات من الذهاب إلى قضاء عفك بينما توجد في ناحية آل بدير مدارس بنات.

وفي العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ ازداد عدد التلاميذ زيادة واضحة، إذ تم شمول (١٦,٥٨٨) تلميذاً بإلزامية التعليم في محافظة القادسية ، إذ ترأس محافظ القادسية لجنة قانون التعليم الإلزامي وكان التركيز على المناطق الريفية لغرض إلحاق كافة التلاميذ المشمولين والمتخلفين عن الالتحاق في العام الدراسي الماضي ، وأكد رئيس اللجنة بإن عدد المشمولين من الذكور(٨,٥٨٨) و(١٠,٠٠٠)من الإناث ، كما تم إضافة صفوف إضافية في المناطق الريفية لاستيعاب التلاميذ [٤٠].

وخلال ذلك أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل العديد من القوانين والإجراءات منها قرار(٤٩٦) المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٨٠ بأن: "يحق للمدارس التنقل من المدارس الشعبية إلى المدارس الابتدائية حتى الصف الخامس على أن لا تتعارض أعمارهم ونظام التعليم الابتدائي"[٤١] الأمر الذي كان له أثر في زيادة أعداد تلاميذ المدارس الابتدائية.

وفي نظرة للواقع التعليمي في محافظة القادسية خلال العام ١٩٨٠-١٩٨١ نجد إن مديرية تربية القادسية قد حققت زيادة واضحة في أعداد المدارس وأعداد التلاميذ والمعلمين للعام المذكور، وكانت هذه الزيادة نتيجة الحملة الإعلامية لقانون التعليم الإلزامي، وكما موضح بالجدول الآتي.

الجدول رقم (٣) يبين أعداد المدارس وأعداد التلاميذ والمعلمين في محافظة القادسية للعام الدراسي ١٩٨٠ – ١٩٨١[٤٢].

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
الديوانية	م. الديوانية ق.	٧	١١	٥٢	٧٠	/	٦٣	٧	١٤١٤٣	١٣٩٤٧	٢٨٨٩٠	٥١٨	٤٤٠	٩٥٨
	السنية	١	/	١٣	١٤	/	١٤	/	١٥٠٥	١٢٦٧	٢٧٧٢	٤٥٠	٣٦	٨١
	الدغاره	٤	٢	١٧	٢٣	/	٢١	٢	٤٢٦٠	٢٠٨٠	٤٥٤٠	٧٥	٩٣	١٦٨
	سومر	١	١	٢٤	٢٦	/	٢٦	/	٢١٠٧	١٨٦٨	٣٩٧٥	٤٩	٧٢	١٢١
	الشافعية	/	١	١٨	١٩	/	١٩	/	٢١٠٣	١٦٦٧	٣٧٧٠	٤١	٨٩	١٣٠
القضاء	المجموع	١٣	١٥	١٢٤	١٥٢	/	١٤٣	٩	٢٣١١٨	٢٠٨٢٩	٤٣٩٤٧	٧٢٨	٧٣٠	١٤٥٨
	مركز القضاء	٥	٤	٧	١٦	/	١٤	٢	٢٤٧١	٢٢٢٩	٤٧٠٠	٨٥	٦٤	١٤٩
	الصلاحية	٤	٤	٢٨	٣٦	/	٣٦	/	٣٨٢٠	٣٣٧٨	٧١٩٨	١١٩	١٠٣	٢٢٢
	غماس	/	٢	٣٥	٣٧	/	٣٦	١	٤٤٣٢	٣٦٠٥	٨٠٣٧	١٠٦	٦٨	٦٧٤

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
	المهناوية	١	/	٢٠	٢٢	/	٢٢	/	١٨٥٩	١٥٨٥	٣٤٤٤	٥٩	١٧	٧٦
الشامية	مجموع	١٠	١١	٩٠	١١١	/	١٠٨	٣	١٢٥٨٢	١٠٧٩٧	٢٣٣٧٩	٣٦٩	٢٥٢	٦٢١
الحمزة	مركز القضاء	٦	٥	٢٥	٣٦	/			٤٥٥٦	٣٥٤٢	٨٠٩٨	١٦٥	٧٥	٢٤٠
	السدير	١	/	٢٠	٢١	/	٦١	/	١٦٩٤	١٥٧٨	٣٥٧٢	٥٥	٥٢	١٠٧
	الشنافية	١	١	٣١	٣٣	/	٢٣	/	٢٧٢٣	١٨٤٥	٤٥٦٨	٧٨	٤٤	١٢٢
القضاء	مجموع	٨	٦	٧٦	٩٠	/	٨٨	٢	٩٢٧٣	٦٩٦٥	١٦٢٣٨	٢٩٨	١٧١	٤٦٩
عفك	مركز القضاء	/	٢	١٥	١٧	/	١٦	١	١٦٧١	١٥٢٥	٣١٩٦	٧٠	٥٦	١٢٦
	السدير	٢	٢	١٣	١٧	/	١٧	/	٢١١٥	١٥٠٢	٣٦١٧	٧١	٣١	١٠٨
	نفر	/	١	١١	١٢	/	١٢	/	١٤٤٦	١١٢٧	٢٥٧٣	٣٤	٥٠	٨٤
القضاء	مجموع	٢	٥	٣٩	٤٦	/	٤٥	١	٥٢٣٢	٤١٥٤	٩٢٣٨٦	١٨١	١٣٧	٣١٨

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
مجموع المحافظة		٣٣	٣٧	٣٢٩	٣٩٩	/	٣٨٤	١٥	٥٠٢٠٥	٤٢٧٤٥	٩٢٩٥٠	١٥٧٦	١٢٦٠	٢٨٦٦

وفي نظرة شاملة للجدول أعلاه الذي يختص بالتعليم في محافظة القادسية نجد بأنه خلال العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١، يظهر أن الظروف السياسية والاقتصادية لعاملين معاً كانتا السبب الرئيسي في التحولات البارزة في النظام التعليمي، إذ شهدت الإحصائيات انخفاضاً في عدد المدارس والهيئة التدريسية، وكانت الأبنية المدرسية بحاجة إلى صيانة، مما أثر بشكل ملحوظ على جودة البيئة التعليمية، ، فقد كان مجموع عدد المدارس في محافظة القادسية بواقع (٣٩٩)مدرسة منها(٢١) مدرسة ضيفية و (٣٧٨) مدرسة أصلية، أما بالنسبة لما يخص عائدية المدارس لم يكن هنالك أبنية مدرسية مستأجرة في محافظة القادسية وقد أختلف السنة المذكورة أعلاه عن السنوات السابقة ، ويبدو واضحاً تأثير الحرب العراقية الإيرانية والتحاق الأفراد بالأعمال الأخرى لتأمين لقمة العيش وتجلى ذلك جلياً في انخفاض عدد التلاميذ، مما يعكس التحديات التي واجهها النظام التعليمي في ذلك الوقت ، تاركاً لنا مجموعة من التحديات التي تتطلب تدابير فورية لتحسين الظروف التعليمية وتحفيز المشاركة الطلابية في ظل الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة في تلك الفترة ، أما بالنسبة لأنواع البناء، فقد كان عدد المدارس من الصرائف(٨٨)مدرسة و(٣٠) مدرسة طينية ومدارس طابوق(٢٦٠) مدرسة فكان مجموع المدارس غير الصالحة (٦٨)مدرسة ومجموع المدارس التي كانت بحاجة إلى ترميم (١٢٥) مدرسة ومجموع المدارس الصالحة (١٨٥)مدرسة.

وقد أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قرار رقم(١٥٣٣)في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨١ جاء فيه : " تجري الامتحانات العامة للدراسة الابتدائية في نهاية المرحلة الابتدائية على مستوى المحافظات على أن تخصص لها ٥٠٪ من الدرجة ومثلها السعي السنوي" [٤٣] ، على أن يكون نقل تلاميذ الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثاني قبل العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ وأن يكون النقل نقلاً موجهاً ، ويجري نقل

التلاميذ الآخرين من صف إلى صف أعلى في ضوء مستوياتهم ونشاطهم وتقدمهم خلال السنة ونتائج الامتحانات النهائية بدوريها[٤٤].

أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراراً رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١، الذي جاء بعنوان "التعديل الأول لنظام المدارس الابتدائية لسنة ١٩٧٨"،وبموجب هذا القرار، تم إلغاء إجراء نقل التلاميذ من الصف الأول إلى الصف الثاني بصورة تلقائية، وبدلاً من ذلك تم نقلهم وفق مستوياتهم الأكاديمية"[٤٥]، كما تم إدخال نظام الإرشاد التربوي والتوجيه المهني في النظام التعليمي العراقي[٤٦].

وكان قبل العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ يكون نقل تلاميذ الصف الاول الابتدائي إلى الصف الثاني نقلاً موجهاً ، ويجري نقل التلاميذ الآخرين من صف إلى صف أعلى في ضوء مستوياتهم ونشاطهم وتقدمهم خلال السنة ونتائج الإمتحانات النهائية بدوريها، ويؤخذ بالنسبة للصفين الخامس والسادس نتائج الأختبارات الصفية خلال السنة ، ومن مسؤولية المعلمين بذل الجهود لإيصال التلاميذ إلى مستويات تمكنهم من الأنتقال إلى صفوف أعلى ويؤلف مجلس المعلمين لجنة خاصة لإمتحانات برئاسة مدير المدرسة وعضوية المعاون إن وجد وأثنين من المعلمين وتكون مسؤولة عن سير الأمتحانات وإعلان النتائج وأدخال الدرجات في سجلات المدرسة [٤٧].

وقد أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ التعديل الأول لنظام المدارس الأبتدائية لسنة ١٩٧٨ "تلغى تلغى نقل التلاميذ من الصف الأول إلى الصف الثاني نقلاً موجهاً ويجري نقل التلاميذ الآخرين حسب مستوياتهم" [٤٨], ثم اصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم (١٧) في ٤ كانون الثاني ١٩٨٢تلغى المديرية العامة للاشراف التربوي في وزارة التربية والمحافظات [٤٩]

وعلى أثر هذا القرار تم ألغاء نقل أو عبور تلاميذ الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثاني عبوراً موجهاً ، إذ يتم نقلهم في ضوء مستوياتهم أسوتاً ببقية الصفوف.

وفي عام ١٩٨١–١٩٨٢ سجل تراجع في أعداد المدارس والتلاميذ في محافظة القادسية بالعراق، وبلغ إجمالي عدد المدارس خلال هذا العام(٣٧٦)مدرسة، منها (٢٨)مدرسة للبنين و(٢٧)مدرسة للبنات، بينما كانت ٣٢١ مدرسة مختلطة، وقد تمثل هذا التراجع أيضاً في عدد التلاميذ حيث انخفض من (٩٢,٩٥٠) تلميذاً في العام السابق ١٩٨٠–١٩٨١ إلى(٩٠,٤٨٣)تلميذاً خلال العام ١٩٨١–١٩٨٢، من هؤلاء، كان هناك ٤٨,٠٨٣ تلميذاً و(٤٢,٤٠٠) تلميذة ، ومع ذلك، فقد تسجلت زيادة طفيفة في عدد

الهيئة التعليمية، إذ ارتفع عدد المعلمين من ٢,٨٦٦ معلماً في العام السابق إلى(٣,٠٦٦)معلماً خلال العام ١٩٨١-١٩٨٢وكان من بينهم(١٥٨٠)ذكراً و(١٤٨٩) أنثى، ومن الجدير بالذكر أن مدارس الفتح الجديد انخفضت إلى مدرسة واحدة فقط في هذا العام، واستقبلت(٦٢٥) تلميذاً، وكانت هذه المدرسة مخصصة للذكور، ويمكن القول إن هذه البيانات عكست التغيرات التي حدثت في مجال التعليم في محافظة القادسية خلال المدة المذكورة،

جدول (٤) يوضح أعداد المدارس وأعداد المعلمين وأعداد التلاميذ ومدارس الفتح الجديد للعام الدراسي ١٩٨١ – ١٩٨٢(٥٠).

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
الديوانية	مركز قضاء الديوانية	٥	٩	٥٥	٦٩	١	٦٤	٥	١٤٨٤٨	١٤٣١٠	٢٩١٥٨	٥١٩	٥٢٨	١٠٤٧
	السنية	١	/	١٢	١٣	/	١٣	/	١٤٥٥	١٢٩٣	٢٧٤٨	٤٧	٥٦	١٠٣
	الشافعية	/	/	١٩	١٩	/	١٩	/	٢٠٨٣	١٥٢٣	٣٦٠٦	٧٦	٧٠	١٤٦
	الدغارة	٣	١	١٧	٢١	/	٢١	/	٢٤٠٣	٢١٠٢	٤٥٠٥	٧٥	١٠٣	١٧٨
	سومر	٢	١	٢٠	٢٣	/	٢٣	/	٢٠٠٠	١٨٨٩	٣٨٨٩	٥٧	٨٩	١٤٦
	القضاء المجموع	١١	١١	١٢٣	١٤٥	/	١٤٠	٥	٢٢٧٨٩	٢١١١٧	٤٣٩٠٦	٧٧٤	٨٤٦	١٦٠
الشامية	م . القضاء	٦	٢	٢١	٢٩	/	٢٨	١	٣٨٩٤	٣٤٥٧	٧٣٥١	١٣٣	١٠٩	٢٤٢
	الصلاحية	١	١	١٩	٢١	/	٢١	/	٢١٧٥	١٩٩١	٤١٦٦	٧٩	٦١	١٤٠

القضاء	الناحية	اعداد المدارس				الفتح الجديد	دوام المدرسة		اعداد التلاميذ			اعداد الهيئة التعليمية		
		بنين	بنات	مختلطة	المجموع		نهاري	مسائي	بنين	بنات	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
	غماس	/	٢	٣٣	٣٥	/	٣٤	١	٤٠٨٣	١٩٧٨	٧٥٢١	١٠١	٧٥	١٧٦
	المهناوية	١	١	٢٠	٢٢	/	٢١	١	١٨١٥	١٦٩١	٣٥٠٦	٦٠	٤٢	١٠٢
الشامية	مجموع	٨	٦	٩٣	١٠٧	/	١٠٤	٣	١١٩٦٧	١٠٥٧٧	٢٢٥٤٤	٣٧٣	٢٨٧	٦٦٠
الحمزة	م.القضاء	٦	٥	٢٣	٣٤	/	٣٤	/	٤٣١٥	٣٤٨٦	٧٨٠١	١٤٢	١٢١	٢٦٣
	المدير	/	/	١٩	١٩	/	١٩	/	١٧٧٦	١٢٩٣	٣١٦٩	٤١	٥٥	٩٦
	الشناقية	١	١	٢٥	٢٧	/	٢٧	/	٢٢٦٠	٢٥٧٤	٣٨٣٤	٦٤	٤٨	١١٢
القضاء	مجموع	٧	٦	٦٧	٨٠	/	٨٠	/	٨٣٥١	٦٤٥٣	١٤٨٠٤	٢٤٧	٢٢٤	٤٧١
عفك	مركز القضاء	/	١	١٤	١٥	/	١٥	/	١٦٠٠	١٥٣٨	٣١٣٨	٦٧	٦٠	١٢٧
	البدير	٢	٢	١٣	١٧	/	١٧	/	١٩٧١	١٥٢٨	٣٤٩٩	٨٤	٢٣	١٠٧
	نفر	/	١	١١	١٢	/	١٢	/	١٤٠٥	١١٨٧	٢٥٩٢	٣٥	٤٩	٨٤
القضاء	مجموع	٢	٤	٣٨	٤٤	/	٤٤	/	٤٩٧٦	٤٢٥٣	٩٢٢٩	١٨٧	١٣٢	٣١٨
المحافظة	مجموع	٢٨	٢٧	٣٢١	٣٧٦	١	٣٦٨	٨	٤٨٠٨٣	٤٢٤٠٠	٩٠٤٨٣	١٥٨٠	١٤٨٩	٣٠٦٩

يتضح مما تقدم إنك تراجعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات التعليمية في محافظة الديوانية خلال المدة المشمولة بالدراسة، بدءاً من العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠، حيث بلغ عدد المدارس(٤٠١) مدرسة، شهدت المحافظة تناقصاً تدريجياً في هذا العدد خلال الأعوام التالية، وتحديداً في العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١، انخفض العدد إلى(٣٩٩)مدرسة، ثم تراجع بشكل ملحوظ في العام اللاحق ١٩٨١-١٩٨٢ ليصل إلى (٣٧٦)مدرسة، وما يميز هذا التراجع هو أنه كان أكثر تأثيراً على المدارس النسائية بالمقارنة مع المدارس الرجالية، إذ كان هناك ٣٨ مدرسة بنات في العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠، ولكن في العام ١٩٨٠-١٩٨١ تراجع هذا العدد بشدة إلى(٢٧)مدرسة، بينما كان عدد المدارس الذكور ٣٣ مدرسة في العام السابق، ولكن انخفض في العام ١٩٨٠-١٩٨١ إلى(٢٨)مدرسة.

وتأسيساً على ذلك فإن تلك البيانات تفتح الباب أمام استقراء عوامل النقص والتراجع في البنية التعليمية في محافظة الديوانية، وتعود إلى أهمية مراجعة وتحسين استراتيجيات التخطيط وتطوير التعليم في المنطقة بشكل خاص، وتترك الباب مفتوحاً لدراسات مستقبلية لفهم الأسباب والتداعيات المحتملة لتلك الانخفاضات.

وحسب ما أشار إليه التقرير السنوي للإحصاء التربوي للسنوات ١٩٨٠-١٩٨١، يتضح أن وضعية المؤسسات التعليمية كانت متردية خلال هذه الفترة، وفقاً للتقرير، كانت هناك(٨٨)مدرسة مبنية من الصرايف و(٣٠)مدرسة مبنية من الطين، من بين هذه المؤسسات، كانت(٦٨)مدرسة تصبح غير صالحة للتعليم ومعرضة للانهيار، مما يشير إلى عدم صلاحيتها لاستقبال الطلاب والطالبات[٥١]، وفي العام ١٩٨١-١٩٨٢، زاد عدد المدارس المبنية من الصرايف إلى(٧٠) مدرسة ومن الطين إلى (٢٥)مدرسة، ومع ذلك، زاد عدد المدارس غير الصالحة للتعليم إلى(٥٠) مدرسة التي تحتاج إلى أعمال ترميم[٥٢] ، كما أشار التقرير أيضاً إلى عدد من العوامل التي أسهمت في انخفاض أعداد المدارس، وهذا بدوره أدى إلى قلة أعداد التلاميذ فبعد أن كان عددهم(٩٢,٩٥٠) تلميذاً وتلميذة عام ١٩٨٠ – ١٩٨١ أصبح(٩٠,٤٨٣)تلميذاً وتلميذة عام ١٩٨١ – ١٩٨٢(٥٣).

وكان أحد هذه العوامل التي أدت إلى التدهور هو التدهور الهيكلي للمدارس بسبب استخدام مواد البناء التقليدية مثل الصرائف والطين، بالإضافة إلى ذلك، توجه الحكومة نحو تخصيص مواردها لتلبية احتياجات الحرب العراقية الإيرانية، مما أدى إلى إهمال القطاع التعليمي، ومن الجدير بالذكر أن

المدارس المبنية من الصرايف والطين كانت غالباً متواجدة في المناطق الريفية والبعيدة عن المراكز الحضرية، وعند تلف هذه المدارس، كان من الصعب على أهالي تلك المناطق إعادة بنائها أو إرسال أبنائهم إلى المدن القريبة بسبب نقص وسائل النقل وصعوبة الوصول، وهذا الأمر أدى إلى تراجع أعداد التلاميذ، وبالأخص بين الإناث نتيجة للعادات والتقاليد الاجتماعية التي منعت بعض الأهالي من إرسال بناتهم إلى المدارس ، وفيما يتعلق بالهيئة التعليمية، فقد سُجل ازدياد في عدد المعلمين والمعلمات خلال العام ١٩٨١-١٩٨٢، إذ كان(٣٠٦٩)معلم ومعلمة ، بعد ان كان(٢٨٦٦)معلم ومعلمة.

الخاتمة

تعد الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٣، متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض في أعداد الهيئات التعليمية والتدريسية وذلك بسبب التحاق بعض الكوادر التدريسية إلى جبهات القتال من جهة، وارتفاع أعداد التلاميذ والطلبة من جهة أخرى، مما أدى إلى توجه الدولة نحو الاستعانة بالكوادر التعليمية والتدريسية من خارج البلد وتحديدا منها البلدان العربية، وفي فترة ١٩٧٩-١٩٨٣ كانت مرحلة نوعية في تطور التعليم في محافظة القادسية وهذا يعزى السبب إلى الاستقرار ما قبل الحرب العراقية- الإيرانية حيث كان الاهتمام مركزا على رياض الأطفال بصورة خاصة وهذا جزء من البرنامج الحكومي الذي كان متبع في تلك الفترة لكن ما أن بدأت المشاكل السياسية ودخول العراق في الحرب أدى إلى توقف كل هذه البرامج الحكومية التي تسببت في تراجع التعليم فيما بعد وخصوصا في ما يخص رياض الأطفال ويستنتج من هذا أن التعليم لم يتأثر بصورة كبيرة في الحرب، وهذا ما وجدناه في ثنايا الأطروحة.

وضعت الحكومة العراقية برنامج متكامل من أجل تطبيق قانون محو الأمية اذ كانت محافظة القادسية اخذت الاهتمام الكبير في تطبيق هذا القانون ووضع هذا القانون حيز التنفيذ منذ عام ١٩٧٩ وارسلت له بعض المكافآت المادية لمن يدخل في محو الأمية وأعطى نتائج إيجابية جدا كبيرة في تلك الفترة وحتى عام ١٩٨٣ حيث أدت الظروف العسكرية التي مرة بها العراق و دخوله الحرب إلى تراجع نسبة في تطبيق هذا القانون بسبب اشتراك معظم الرجال من كبار السن إلى الجيش الرديف الجيش الشعب الرديف للجيش العراقي وكانت النسبة الأكبر ممن كانوا يتعلمون في تلك الفترة في سنة ١٩٨٠ من النساء كبار السن وهذا مما سببا في تقوية القانون بالرغم من النجاحات التي حققها في بداية تطبيقه عام ١٩٧٩ حيث أنها محافظة القادسية من أكثر المحافظات التي يطبق فيها هذا القانون وادى إلى انتشار واسع خصوصا في مناطق القرى والأرياف التي كانت معدومة من عمل العملية التعليمية في

الفترات السابقة وأدى إلى حصول نتائج ملموسة جدا بالرغم من الظروف التي مر بها العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية

الهوامش

(١) حسن العلوي ، دولة الاستعارة القومية ، لندن ، ١٩٩٣ ، ص١٥٢.

(٢)سلسلة اصدارات الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة ، الدائرة الاعلامية ٣ ، النظام التربوي والتعليمي في العراق ثنائية التبعيث والعسكرة ، تأليف مجموعة من الباحثين ، دار الكتاب العربي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٧١-٧٣.

(٣) فلاح حسن الاسدي ، العسكره الايدلوجية في المناهج الدراسية قبل عام ٢٠٠٣ ، ص ٧٤- ٧٥ .

(٤) سيار الجميل ، النظام التربوي والتعليمي في العراق ، التطور ، الفاشية ، النظام ، الحوار المستمد، العدد ٧١٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥) حامد الحمداني، من أجل إعداد جهاز تربوي جديد، الحوار المتمدن، العدد ٥٢٨، ٢٠٠٣، ص١١٥.

(٦) برهان شاوي، أقنعة الفاشية الخفية ومستقبل العراق، الشرق الأوسط، جريدة لندن، العدد ١٠٥٨٤، ٢٠٠٧ ، ص ٧٩

(٧) احمد جودة ، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي دراسة تحليلة عن تاريخ التربية والتعليم في العراق ١٥٣٤-٢٠٠٩ ، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفني ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٨ .

(٨) اوجد مربي الأطفال الألماني فروبد عام ١٨٤٠ مصطلح رياض الأطفال سائرا على خطى ستالوزي حيث أوجد اسم الروضة التي كانت جذورها من النزهة التي قام بها فروبد عندما ذهب برحلة الى الطبيعة الجبلية الخضراء من خلال ذلك =قال بأن مدرسة الأطفال عنده روضه طفل حيث ينمو الطفل نموا طبيعيا كما في الأشجار التي تنمو بيد بستاني، فضلا عن ذلك قول كل من الفارابي وابن الطفيل إنما الإنسان كالنبتة، ينمو بعواملها الطبيعية، إلا أننا نجد هذا القول يتطابق مع الفلسفة اليونانية في كيفية تنشئة الطفل وتربيته على الأسس التي تضمن التربية السليمة. ينظر: نزهت رؤوف الشالجي، التطور التاريخي لرياض الأطفال في العراق، المديرية العامة للتخطيط التربوي، التوثيق والدراسات، العدد ٩٦، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٥.

(٩) شعلة اساعيل العارف، نظام التعليم في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص٩٠.

(١٠) جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للمناهج والوسائل التعليمية، مديرية المناهج والكتب، تعليمات رياض الأطفال، ١٩٧٩، بغداد، ص٣.

(١١) جمال أسد مزعل ، نظام التعليم في العراق ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٩ ، ص١٢٨ .

(١٢) د . ك . و ، قرارات مجلس قيادة الثورة ، ١٩٨١ ، ص٤٦٣ .

(١٣) الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ ، ص ٢٤٤ – ٢٤٥ .

(١٤) ندى جميل مهدي الخشالي، الوظيفة التعليمية لمدينة بعقوبة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٤، ص٨٠.

(١٥) جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الإحصاء، التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٧٨/١٩٨٠، مطبعة وزارة التربية، بغداد، د.ت، ص٢٨.

(١٦) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء التربوي ، التقرير السنوي ١٩٧٩-١٩٨٠ ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، ١٩٨٠ ، ص٢٤ ، الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء التربوي ، التقرير ١٩٨٠ – ١٩٨١ شركة المطابع النموذجية ، عمان ، ١٩٨١ ، ص٢١ ، الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء التربوي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٨١-١٩٨٢ ، شركة المطابع النموذجية عمان ، ١٩٨٣ ، ص٢١١ ، الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الإحصاء التربوي ، التقرير لسنة ١٩٨٢ – ١٩٨٣ ، ص٢١٣ .

(١٧) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، التعليم الإلزامي، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ١٩٧٩، ص٥.

(١٨)الوقائع العراقية، جريدة بغداد، العدد(٢٧٣٨)، السنة الواحدة والعشرون، قرار مجلس قيادة الثورة المنحل، ١٦ تموز ١٩٧٩، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٩، ص٧٠٤.

(١٩)الجمهورية العراقية، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، تطور التربية والثقافة المنعقد في القاهرة، العدد ٨٢، ١٩٧٦، ص١٩.

(٢٠) حميد نعيم هادي النبهاني , تطور التربية والتعليم في لواء الديوانية ١٩٥٨ -١٩٦٨ دراسة تاريخية , رسالة ماجستير , جامعة كربلاء , كلية التربية للعلوم الانسانية , ٢٠١٨ .

(٢١) محمد حسن جياد، نظام المدارس العراقية الابتدائية والثانوية والمهنية والأهلية والإسلامية ومعاهد الفنون ونظام الامتحانات وقوانين التربية، بغداد، ٢٠١١، ص٥٠.

(٢٢) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٢١، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص٨٦ .

(٢٣) الوقائع العراقية ، العدد ٢٦٩٠ ، ١ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص٨٩ .

(٢٤) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، تربية الأعلام ، النشرة الأخبارية ، العدد ١٣٧ ، ٣٠ آب ١٩٨٠ ، ص٦ .

(٢٥) وزارة التربية ، المديرية العامة للعلاقات الثقافية ، النشرة الاخبارية ، العدد ١٠ ، السنة التاسعة عشر ، ١٩٧٩ ، ص١٩

(٢٦) وزارة التربية ، المديرية العامة للعلاقات الثقافية ، مديرية الإعلام ، المؤتمر التربوي السابع لمديري التربية ، بغداد من ١٠/٢٩ لغاية ١٩٧٨/١١/١ ، مطبعة وزارة التربية رقم ٣ ، بغداد ، ص٩٣ .

(٢٧) الجمهورية العراقية ، الاحداث والاخبار المحلية ، ٨ آب ١٩٧٩ ، ص٩ .

(٢٨) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، تطور التربية والتعليم في العراق ، إعداد بديع محمود مبارك قاسم و عدنان علي رزوقي و آخرون ، العدد ٨١ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٥ .

(٢٩) ألف باء ، مجلة عقوبة الأباء الذين لا يدخلون ابنائهم في المدرسة ، العدد ٤٩٨ ، نيسان ١٩٧٩ ، ص٢٣.

(٣٠) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتطبيق التربوي ، الإطار العام لخطة التعليم الإبتدائي الإلزامي للسنوات الدارسية ٧٦ – ١٩٧٧ – ٨٠-١٩٨١ ، المصدر السابق ، ص٦ .

(٣١) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، نشرة الاخبار، العدد٥، ١٥/آذار/١٩٧٩،ص١٢.

(٣٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٩، بغداد، ص٤٠.

(٣٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، التقرير السنوي للأحصاء التربوي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، التخطيط التربوي ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، ١٩٧٨ ، ص٦

(٣٤) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة الإحصاءات الاجتماعية ، التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ ، مؤشرات رئيسية عام تطبيق قانون التعليم الإلزامي في العراق الرقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٨٢ .

(٣٥) وزارة التربية ، المسيرة التربوية إنجازات وطموح ، مطبعة وزارة التربية ، ١٩٧٩ ، بغداد ، ص٣٠ .

(٣٦) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، الإحصاء التربوي ، التقرير السنوي ١٩٧٩-١٩٨٠ ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الإحصاء ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، ص٣٧ .

(٣٧) جريدة الجمهورية ، العدد ٣٤٩٣ ، أيلول ١٩٨٠ ، ص١٢ .

(٣٨) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الإحصاء التربوي، المجموعة الإحصائية ١٩٧٨، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٠١.

(٣٩) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية: الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعليم الابتدائي في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ ،مؤشرات رئيسة عام تطبيق قانون التعليم الإلزامي ،المصدر السابق ، ص٢٨ ، الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط للإحصاء ، التعليم الإبتدائي في العراق للعام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ مشؤشرات رئيسة ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٨٠ ، ص٥٥-٦٠ .

(٤٠) جريدة الجمهورية، العدد ٤٢٤٥، شمول التعليم الإلزامي في القادسية، ١٩٨١، ص٢.

(٤١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٥٥ ، أنظمة داخلية ، ١٩٨١/١٠/٢٦ ، ص١٠٢٦ .

(٤٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي ١٩٨٠ – ١٩٨١ مؤشرات رئيسة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٨٤ – ٨٨؛ الجمهورية العراقية، وزارة التربية، الإحصاء التربوي، التقرير السنوي، ١٩٨٠ – ١٩٨١، مطبعة عدن، بغداد، ١٩٨١، ص٨٠.

(٤٣) الجمهورية العرقية، وزارة التربية، التربية والثورة ٦٨-١٩٩٣ إعداد نزار عبد القادر عبد المجيد وحسن خطاب وآخرون، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص٦٠.

(٤٤) وزارة التربية، المديرية العامة للعلاقات الثقافية، ملف عن المؤتمر التربوي الثامن لمديري التربية، من ١٠/٢٩ لغاية ١١/٢/ ١٩٨١، مطبعة وزارة التربية رقم ٣، بغداد، ١٩٨١، ص٦٠.

(٤٥) جريدة الوقائع العراقية، ٢٨٥٨، أنظمة، ١٩٨١/١١/١٦، ص١١٢٩.

(٤٦) الجمهورية العراقية، وزارة التربية، مؤتمر التربية الأولي الدورة الثانية والأربعون، صيف ١٩٩٠، تطور التربية في العراق، ص٥١.

(٤٧) جمال اسد مزعل ، نظام التعليم في العراق ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص١٣٧ .

(٤٨) جريدة الوقائع العراقية ، ٢٨٥٨ ، أنظمة ، ١٩٨١/١١/١٦ ، ص١١٢٩ , ينظر ملحق رقم ١

(٤٩) الوقائع العراقية – ٢٨٦٧ , ١٩٨٢/١/١٨ , للمزيد ينظر ملحق رقم ٢

(٥٠) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركوي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعام ١٩٨٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٨٢، ص٦٠؛ الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي قسم الأحصاء ، التقرير السنوي ١٩٨١-١٩٨٢ ، مطبعة العاني ، ١٩٨٢، ص٢٥٢-٢٥٨؛ الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاءات الاجتماعية، التعليم الابتدلئي في العراق ١٩٨١ – ١٩٨٢ مؤشرات رئيسية، ص٨٠.

(٥١) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العام للإحصاء التربوي ، التقرير السنوي ١٩٨٠-١٩٨١ ، ص٧٥ .

(٥٢) الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العام للإحصاء التربوي ، التقرير السنوي ١٩٨١-١٩٨٢ ، ص٧٨.

(٥٣) المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية، المعوقات التي تواجه التعليم في الريف ١٩٨١، ص٤.